المرأة بين الحقيقة البيولوجية والهوية المتخيلة: دراسة في صراع المرجعيات

• د. سارة صالح هادي[1]

الملخّص

تتناول الدراسة إشكالية المرأة بين محددات الحقيقة البيولوجية وتحولات الهوية المتخيَّلة، من خلال تحليل الصراع القائم بين المرجعيات البيولوجية والاجتماعية والثقافية والفكرية التي ساعدت في إعادة تشكيل مفهوم المرأة ودورها في المجتمعات المعاصرة، وتهدف الدراسة إلى الكشف عن أثر التحولات الفكرية الحديثة في إعادة تعريف مفهوم المرأة، إضافة إلى تحليل انعكاسات الخطابات النسوية وما بعد الحداثية على البناء القيمي والاجتماعي للأسرة والمجتمع، كما سعت إلى توضيح حدود التداخل بين ما هو فطري وما هو مكتسب في تشكيل الهوية الإنسانية، مع اظهار الإشكالات الفلسفية والاجتماعية التي نتجت عن هذا التداخل، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها :أن الفصل التام بين الحقيقة البيولوجية والهوية الاجتماعية يؤدي إلى إشكالات معرفية وقيمية تمس استقرار البنية الاجتماعية وتوازن الأدوار الإنسانية، كما أظهرت النتائج أن بعض الطروحات المعاصرة قد بالغت في تفسير الهوية بوصفها بناءً اجتماعيًا خالصًا، متجاهلةً أثر التكوين البيولوجي في تشكيل الخصائص الإنسانية، وفي المقابل، بيّنت الدراسة أن اختزال المرأة في بعدها البيولوجي فقط يُفضي إلى تهميش أبعادها الإنسانية والثقافية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المرأة، الحقيقة البيولوجية، الهوية المتخيَّلة، المرجعيات الفكرية، النسوية، ما بعد الحداثة، البناء الاجتماعي، التكوين البيولوجي.

المقدّمة

شهدت العقود الأخيرة تحولات فكرية وثقافية سريعة عملت على أعادت صياغة العديد من المفاهيم المرتبطة بالإنسان وهويته، وكان مفهوم المرأة من أكثر المفاهيم التي خضعت للمراجعة وإعادة التفسير في ظل هذه التحولات، فبعد أن ظل تعريف المرأة لقرون طويلة مرتبطًا بخصائصها

---

١ . مدرّس دكتور في جامعة واسط، كلية الآداب، قسم الفلسفة.البريد الإلكتروني:

البيولوجية وتكوينها الفطري بوصفهما أساسًا موضوعيًا لهويتها ومكانتها الاجتماعية، ظهرت اتجاهات فكرية معاصرة تنظر إلى الهوية بوصفها بناءً اجتماعيًا وثقافيًا يتشكل من خلال التفاعلات الإنسانية والأنساق الثقافية السائدة، حيث عمل هذا التحول إلى ظهور جدل واسع حول طبيعة المرأة وحدود العلاقة بين الجنس البيولوجي والهوية ، وأصبح السؤال عن الأسس التي تحدد حقيقة المرأة من أكثر الأسئلة حضورًا في الدراسات الإنسانية والاجتماعية المعاصرة، حيث تزايد الاهتمام الأكاديمي بمناقشة الإشكالات المرتبطة بالهوية النسوية في ظل تنامي تأثير الخطابات النسوية الحديثة ونظريات ما بعد الحداثة التي سعت إلى إعادة النظر في المفاهيم التقليدية المتعلقة بالمرأة وأدوارها الاجتماعية، حيث نتج عن ذلك ظهور اتجاهات مختلفة؛ فبينما تؤكد بعض الرؤى أهمية المعطى البيولوجي باعتباره مرتكزًا أساسيًا في فهم هوية المرأة، تبين رؤى أخرى أن الهوية ليست حقيقة ثابتة، إنما هي نتاج عمليات اجتماعية وثقافية قابلة للتغيير وإعادة البناء، وبذلك نشأ صراع فكري ومعرفي بين مرجعيات مختلفة في تفسير مفهوم المرأة وتحديد أبعاد هويتها، الأمر الذي انعكس على العديد من القضايا الاجتماعية والثقافية والقانونية والتربوية، وتظهر مشكلة الدراسة في التباين الواضح بين المرجعية البيولوجية التي تنطلق من اعتبار الخصائص الفطرية والجنسية أساسًا لهوية المرأة، وبين المرجعيات الفكرية المعاصرة التي ركزت على البعد الاجتماعي والثقافي في تشكيل الهوية، وما نتج عن ذلك من إشكالات معرفية وقيمية أثرت في فهم طبيعة المرأة وأدوارها داخل المجتمع، وتتمحور الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي: ما طبيعة العلاقة بين الحقيقة البيولوجية والهوية المتخيلة في تشكيل مفهوم المرأة، وما الآثار الفكرية والاجتماعية المترتبة على الصراع بين المرجعيات المفسرة لهويتها؟، وتنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع ذاته وما يثيره من نقاشات علمية وفكرية تتجاوز الإطار النظري إلى التأثير المباشر في الواقع الاجتماعي والثقافي، كما تكتسب أهميتها من سعيها إلى تقديم قراءة علمية متوازنة تساعد في فهم أعمق للعلاقة بين التكوين البيولوجي والبناء الاجتماعي للهوية، والكشف عن الأسس الفكرية التي تستند إليها الاتجاهات المعاصرة في تناول قضايا المرأة، كذلك تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية العربية المتعلقة بدراسات المرأة والهوية، وتوفير إطار معرفي يمكن الإفادة منه في البحوث المستقبلية ذات الصلة بالتحولات الاجتماعية والثقافية المعاصرة، وتهدف الدراسة إلى بيان مفهوم الحقيقة البيولوجية والهوية المتخيلة وتحليل الأسس النظرية التي يقوم عليها كل منهما، والكشف عن اهم المرجعيات الفكرية والفلسفية التي ساعدت في تشكيل التصورات الحديثة حول المرأة، وتحليل طبيعة العلاقة بين الجنس البيولوجي والهوية الثقافية، كما

تناولتها الأدبيات المعاصرة، اضافة الى دراسة مظاهر الصراع بين المرجعيات المختلفة في تفسير هوية المرأة وتقويم الآثار الفكرية والاجتماعية المترتبة على ذلك، تمحورت الدراسة عن ثلاثة مباحث فضلا عن النتائج والتوصيات.

المبحث الأوّل: المرأة والحقيقة البيولوجية

أوّلاً: مفهوم الحقيقة البيولوجية وأسسها العلميّة

يمثّل أحد المرتكزات الأساسية في فهم الطبيعة الإنسانية وتفسير الخصائص التي تميز الإنسان بوصفه كائنًا حيًا يخضع لقوانين التكوين والنمو والتكاثر، حيث يُقصد بالحقيقة البيولوجية جملة الخصائص التكوينية والوراثية والفسيولوجية التي تحدد البنية الطبيعية للكائن الحي، والتي يمكن التحقق منها من خلال المناهج العلمية القائمة على الملاحظة والتجريب والقياس، وتكتسب هذه الحقيقة أهميتها من كونها تمثل جانبًا موضوعيًا من الوجود الإنساني، لا يتوقف على التصورات الثقافية أو المواقف الفكرية، إنما يستند إلى معطيات علمية قابلة للدراسة والتحليل[1] حيث ارتبط الاهتمام بالحقيقة البيولوجية بتطور العلوم الطبيعية، ولا سيما علوم الأحياء والوراثة والطب، فقد ساعدت الاكتشافات العلمية الحديثة في الكشف عن كثير من الأسرار المتعلقة ببنية الإنسان ووظائفه الحيوية، وأصبح من الممكن تفسير العديد من الخصائص الإنسانية من خلال دراسة الجينات والكروموسومات والهرمونات والأجهزة الحيوية المختلفة، الأمر الذي عزز من أهمية البعد البيولوجي في فهم الإنسان وتفسير جوانب من سلوكه وخصائصه.[2] وتقوم الحقيقة البيولوجية على مجموعة من الأسس العلمية، يأتي في مقدمتها الأساس الوراثي الذي يمثل البنية الأولية لتكوين الإنسان، فالصفات الوراثية تنتقل من خلال الجينات المحمولة على الكروموسومات، وتؤدي دورًا رئيسًا في تحديد كثير من الخصائص الجسدية والوظيفية للكائن البشري، وقد أثبت علم الوراثة الحديث أن التركيب الجيني للفرد يبدأ بالتشكل منذ لحظة الإخصاب، حيث يحمل الجنين مجموعة من المعلومات الوراثية التي تساعد في رسم ملامح نموه الجسدي وتطوره اللاحق.[3] ويُعد التكوين الكروموسومي أحد أهم المؤشرات البيولوجية التي يعتمد عليها العلماء في التمييز بين الذكر والأنثى، إذ تحمل الأنثى في الظروف الطبيعية زوجًا من الكروموسومات

---

١. ركي لويس، علم الوراثة البشرية: المفاهيم والتطبيقات، ص ٣٥.

٢. كيث ل. مور، ت. ف. ن. بيرساد، علم الأجنة البشري السريري، ص ٥٢.

٣. آرثر غايتون وجون هول، المرجع في علم وظائف الأعضاء الطبية، ص ٨٨٧.

الجنسية (XX)، بينما يحمل الذكر زوجًا مكونًا من (XY)، وينعكس هذا الاختلاف على عدد من العمليات الحيوية التي تبدأ منذ المراحل الأولى للتكوين الجنيني وتستمر خلال مراحل النمو المختلفة.[١] وإلى جانب العامل الوراثي، تمثل العوامل الفسيولوجية ركنًا أساسيًا في بناء الحقيقة البيولوجية، فالجسم الإنساني يعمل من خلال منظومة متكاملة من الأجهزة الحيوية التي تؤدي وظائف محددة تضمن استمرار الحياة والمحافظة على التوازن الداخلي للكائن الحي، ويؤدي الجهاز الهرموني دورًا محوريًا في تنظيم النمو والبلوغ والوظائف الإنجابية، كما يساهم في ظهور الخصائص الجسمية المميزة لكل من الذكر والأنثى، حيث أظهرت الدراسات الطبية أن الهرمونات ليست مجرد مواد كيميائية تؤثر في الوظائف العضوية، إنما تمتد آثارها إلى بعض الجوانب النفسية والسلوكية المرتبطة بالنمو والتكيف الإنساني، كما تستند الحقيقة البيولوجية إلى البنية التشريحية التي تتجلى في الخصائص الجسدية والوظيفية للكائن البشري، فالفروق التشريحية بين الجنسين ترتبط بوظائف بيولوجية محددة، وتظهر في عدد من الأجهزة والأعضاء المرتبطة بالتكاثر والنمو، وتؤكد الأدبيات الطبية أن هذه الفروق لا تعبر عن تمايز في القيمة الإنسانية، وإنما تعكس تنوعًا وظيفيًا أودعته الطبيعة في البناء الإنساني لتحقيق التكامل الحيوي واستمرار النوع البشري[٢] ولا يتوقف مفهوم الحقيقة البيولوجية على الجانب الجسدي فقط، إنما يمتد ليشمل العمليات الحيوية المعقدة التي تساهم في تشكيل الخصائص الإنسانية، فالإنسان كائن يتأثر بعوامل متعددة، غير أن وجود التأثيرات البيئية والاجتماعية لا يلغي أهمية الأساس البيولوجي الذي يشكل نقطة الانطلاق في تكوينه، ولذلك يذهب كثير من الباحثين إلى أن فهم الإنسان فهمًا متكاملاً يقتضي الجمع بين المعطيات البيولوجية والعوامل النفسية والاجتماعية، دون إغفال أي منها أو اختزال الإنسان في أحد أبعاده فقط، وبذلك تمثل الحقيقة البيولوجية إطارًا معرفيًا مهمًا لفهم المرأة بوصفها كائنًا إنسانيًا يمتلك خصائص طبيعية مميزة، الأمر الذي يجعل دراسة هذه الحقيقة مدخلاً أساسيًا لتحليل التصورات المختلفة المتعلقة بهويتها ومكانتها، كما أن إدراك الأسس العلمية للحقيقة البيولوجية يساعد على التمييز بين المعطيات التي تستند إلى حقائق علمية ثابتة، وبين التأويلات الفكرية والثقافية التي تسعى إلى إعادة تفسير هذه المعطيات وفق مرجعيات مختلفة، وهو ما يمهد لفهم أعمق للصراع القائم بين المرجعيات المتعددة في تفسير المرأة وهويتها.[٣]

---

١. جيرارد تورتورا وبراين ديريكسون، مبادئ التشريح ووظائف الأعضاء، ص ١٠٢٣.

٢. ستيفن بينكر، اللوح الفارغ: الانكار الحديث للطبيعة البشرية، ص٧١.

٣. ديزموند موريس، الحيوان البشري: دراسة في السلوك الإنساني، ص ١١٢.

ثانيًا: المرأة بوصفها حقيقة بيولوجية

تُعدّ المرأة إحدى الحقائق الإنسانية التي ارتبط وجودها ببنية الإنسان الطبيعية منذ نشأة البشرية، إذ تمثل الأنثى أحد شطري النوع الإنساني الذي يقوم على التكامل بين الذكر والأنثى في إطار منظومة الحياة الإنسانية. وبذلك، فإن النظر إلى المرأة بوصفها حقيقة بيولوجية لا يعني اختزالها في بعدها الجسدي أو الوظيفي، وإنما الإقرار بأن لها تكوينًا طبيعيًا مميزًا يستند إلى خصائص وراثية وفسيولوجية وتشريحية تشكل جانبًا أساسيًا من هويتها الإنسانية، حيث تبين الدراسات البيولوجية إلى أنّ الخصائص المميزة للمرأة تبدأ بالتشكل منذ المراحل الأولى للتكوين الجنيني، حيث تتفاعل العوامل الوراثية والهرمونية لتكوين البنية الجسدية والوظيفية الخاصة بالأنثى، ويُعد هذا التكوين جزءًا من النظام الحيوي الذي يحكم تطور الكائن البشري؛ إذ ترتبط به مجموعة من الوظائف الطبيعية التي تؤدي دورًا مهمًا في استمرار النوع الإنساني والمحافظة على توازنه. وقد أكدت البحوث العلمية الحديثة أن الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة ليست مجرد فروق ظاهرية، إنما تشمل جوانب متعددة تتصّل بالبنية الجسدية والوظائف الحيوية والقدرات الإنجابية، وهي فروق تعكس تنوعًا طبيعيًا داخل الوحدة الإنسانية المشتركة بين الجنسين.[1] ولا يقتصر مفهوم المرأة بوصفها حقيقة بيولوجية على الجانب الوراثي أو التشريحي فقط، إنما يمتد إلى منظومة متكاملة من الخصائص الفسيولوجية التي تساهم في تشكيل طبيعتها الخاصة، فالمرأة تتميز بخصائص هرمونية ووظيفية ترتبط بالنمو والبلوغ والدورة الإنجابية والحمل والولادة، وهي وظائف لا يمكن فهمها بمعزل عن البناء البيولوجي الذي تنبثق منه، وقد أظهرت الدراسات الطبية أن هذه الخصائص تؤثر في عدد من الجوانب المرتبطة بالصحة الجسدية والنفسية، وتنعكس بدرجات متفاوتة على الخبرة الإنسانية للمرأة في مختلف مراحل حياتها.[2] كما تؤكد العلوم البيولوجية أن التكوين الجسدي للمرأة يتميز بمجموعة من السمات التي ترتبط بوظائف حيوية محددة، فالفروق الموجودة في تركيب الجهاز التناسلي، ونسب بعض الهرمونات، وطبيعة النمو الجسدي، ليست فروقًا عارضة أو مكتسبة، وإنما تعبر عن حقائق بيولوجية مستقرة نسبيًا داخل البناء الإنساني. ولهذا فإن دراسة المرأة من منظور بيولوجي لا تنطلق من افتراضات ثقافية أو اجتماعية، إنما من معطيات علمية قابلة للملاحظة والاختبار.[3] يرى عدد من الباحثين أن إغفال المعطى البيولوجي عند دراسة المرأة يؤدي

---

١. باربرا شيروين، الهرمونات والسلوك لدى المرأة، ص ٤٥.

٢. جون ماني وأنكي إيرهارت، الرجل والمرأة: الذكورة والأنوثة من المنظور البيولوجي، ص ٢٣.

٣. ليونارد ساكس، لماذا يختلف الجنسان؟ الفروق العلمية بين الذكور والإناث، ص ٥١.

إلى تقديم صورة ناقصة عن حقيقتها الإنسانية، لأن التكوين البيولوجي يمثل أحد الأبعاد المؤسسة للشخصية الإنسانية، فالإنسان لا يوجد خارج طبيعته الجسدية، إنما يتفاعل معها بصورة مستمرة في بناء خبراته وإدراكه وعلاقاته الاجتماعية، ومن ثم فإن فهم المرأة يتطلب الاعتراف بدور الطبيعة البيولوجية بوصفها أحد العوامل المؤثرة في تكوينها، دون أن يعني ذلك حصر شخصيتها أو قيمتها الإنسانية في هذا الجانب وحده، وفي المقابل، لا يمكن اختزال المرأة في خصائصها البيولوجية فقط، لأن الإنسان بطبيعته كائن مركب تتداخل في تكوينه الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، فالمرأة ليست مجرد بنية جسدية أو وظيفة إنجابية، وإنما ذات إنسانية واعية تمتلك القدرة على التفكير والإبداع والمشاركة في مختلف مجالات الحياة، ولذلك فإن الإقرار بالحقيقة البيولوجية للمرأة لا يتعارض مع الاعتراف بأبعادها الإنسانية الأخرى، إنما يشكل أساسًا لفهم أكثر توازنًا لطبيعتها بعيدًا عن النزعات الاختزالية التي ترد الإنسان إلى بعد واحد من أبعاده المتعددة.[1]

وعليه، ترى الباحثة إن المرأة تمثل حقيقة بيولوجية ثابتة من حيث أسسها التكوينية العامة، إلا أن هذه الحقيقة لا تنفصل عن بقية الأبعاد الإنسانية التي تشكل شخصيتها وهويتها، وبذلك تظهر أهمية التمييز بين الاعتراف بالمعطيات البيولوجية بوصفها حقائق علمية موضوعية، وبين تحويل هذه المعطيات إلى تفسيرات حتمية تختزل المرأة في وظائفها الطبيعية فقط، فالفهم المتوازن للمرأة يقتضي النظر إليها بوصفها كائنًا إنسانيًا متكاملاً يجمع بين الطبيعة البيولوجية والقدرة على التفاعل مع محيطه الاجتماعي والثقافي.

ثالثًا: حدود التفسير البيولوجي للمرأة

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها التفسيرات البيولوجية في دراسة الإنسان عمومًا والمرأة على وجه الخصوص، فإن الاقتصار على العامل البيولوجي بوصفه المفسر الوحيد للسلوك الإنساني والخصائص الاجتماعية والثقافية يثير العديد من الإشكالات المعرفية والمنهجية، فالحقيقة البيولوجية، على الرغم من كونها تمثل أساسًا موضوعيًا في تكوين الإنسان، لا تكفي وحدها لتفسير جميع أبعاد الشخصية الإنسانية وما يرتبط بها من أنماط التفكير والسلوك والقيم والعلاقات الاجتماعية، فقد أسهم التقدم العلمي في مجالات الطب وعلم الوراثة ووظائف الأعضاء في الكشف عن العديد من الحقائق المتعلقة بالبنية الجسدية والوظائف الحيوية للمرأة، إلا أن هذه الاكتشافات لم تؤدِ إلى اتفاق كامل بين الباحثين حول مدى تأثير العوامل البيولوجية

---

١. هيلين فيشر، الجنس الأول: القدرات الطبيعية للمرأة وكيف تغير العالم، ص ١٧.

في تشكيل الهوية الإنسانية، فبينما يرى بعض الباحثين أن الخصائص البيولوجية تمثل العامل الحاسم في تفسير الفروق بين الجنسين، يذهب آخرون إلى أن هذه الخصائص لا تفسر سوى جانب محدود من التجربة الإنسانية، وأن العوامل الاجتماعية والثقافية تؤدي دورًا لا يقل أهمية في تشكيل شخصية المرأة وموقعها داخل المجتمع.[١] ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى التفسير البيولوجي أنه قد يقود أحيانًا إلى نوع من الحتمية البيولوجية التي تفترض أن الخصائص الجسدية والوراثية تحدد بصورة مباشرة أدوار الإنسان وقدراته ومكانته الاجتماعية، ويُؤخذ على هذا الاتجاه أنه يتجاهل قدرة الإنسان على التعلم والتكيف والتفاعل مع محيطه الاجتماعي، كما يقلل من أثر الثقافة والتربية والخبرة الحياتية في بناء الشخصية الإنسانية. فالمرأة لا تُعرَّف فقط من خلال خصائصها الطبيعية، إنما تتشكل خبرتها الإنسانية من خلال شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي تسهم في صياغة وعيها بذاتها وبالعالم المحيط بها.[٢] كما أن الدراسات الاجتماعية الحديثة أظهرت أن كثيراً من الأدوار المنسوبة إلى المرأة تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى، الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير واضح للعوامل الثقافية والاجتماعية في تشكيل التصورات المتعلقة بالمرأة، فبعض السمات التي تُعد طبيعية أو بديهية في مجتمع معين قد تُفهم بصورة مختلفة في مجتمع آخر، مما يؤكد أن تفسير واقع المرأة لا يمكن أن يقتصر على المعطيات البيولوجية وحدها، إنما يحتاج إلى مقاربة أكثر شمولاً تراعي تداخل العوامل المختلفة المؤثرة في حياتها.[٣] ومن جهة أخرى، فإن المبالغة في نقد التفسير البيولوجي قد تؤدي إلى إهمال المعطيات العلمية الثابتة المتعلقة بطبيعة الإنسان، فرفض الحتمية البيولوجية لا يستلزم إنكار وجود فروق طبيعية أو خصائص فطرية بين الجنسين، كما أن الاعتراف بدور الثقافة والمجتمع لا يعني بالضرورة إلغاء الأساس البيولوجي الذي تنطلق منه هذه الخبرة الإنسانية، ولذلك فإن كثيراً من الباحثين المعاصرين يدعون إلى تبني رؤية تكاملية تتجاوز ثنائية الطبيعة والثقافة، وتنظر إلى الإنسان بوصفه نتاجًا لتفاعل مستمر بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية، وبذلك ، فأن التفسير البيولوجي يظل ضروريًا لفهم جانب مهم من حقيقة المرأة، لكنه لا يمثل التفسير الوحيد أو النهائي لها، فالبعد البيولوجي يفسر جانبًا من تكوين المرأة وخصائصها الطبيعية، في حين تساهم البيئة الاجتماعية والثقافية في تشكيل أنماط السلوك والأدوار والتصورات المرتبطة بها، ومن ثم فإن

١. محمد سعيد رمضان البوطي، المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني، ص ٥٢.
٢. محمد عمارة، تحرير المرأة بين الغرب والإسلام، ص ٦٨.
٣. سهير لطفي حسن، المرأة والتنمية والمشاركة الاجتماعية، ص ١١٩.

أي محاولة لفهم المرأة فهمًا متكاملاً ينبغي أن تنطلق من الاعتراف بالطبيعة البيولوجية دون الوقوع في الاختزال، وأن تستوعب في الوقت ذاته أثر العوامل الثقافية والاجتماعية دون الانزلاق إلى إنكار الحقائق العلمية الثابتة.[1] وعليه، ترى الباحثة إن حدود التفسير البيولوجي لا تكمن في خطئه أو عدم أهميته، إنما في عدم قدرته على الإحاطة بجميع أبعاد الظاهرة الإنسانية، فالمرأة ليست مجرد حقيقة بيولوجية، كما أنها ليست بناءً اجتماعيًا خالصًا، وإنما هي كيان إنساني تتفاعل في تكوينه عناصر متعددة تتكامل فيما بينها لتشكيل هويتها وتجربتها الوجودية، ويُعد هذا الفهم التكاملي مدخلاً أساسيًا للانتقال إلى مناقشة الهوية المتخيلة والمرجعيات الفكرية التي أعادت قراءة مفهوم المرأة في الفكر المعاصر.

المبحث الثاني: الهوية المتخيلة وتحولات مفهوم المرأة

أولاً: مفهوم الهوية المتخيلة وجذورها الفكرية

يشكل مفهوم الهوية من المفاهيم المركزية في الدراسات الفلسفية والاجتماعية والثقافية المعاصرة، نظرًا لارتباطه المباشر بسؤال الإنسان عن ذاته وطبيعة وجوده وموقعه داخل المجتمع، حيث شهد هذا المفهوم تحولات عميقة عبر التاريخ الفكري، إذ انتقل من كونه مفهومًا يعبر عن الثبات والاستمرارية إلى مفهوم أكثر تعقيدًا يرتبط بالبناء الاجتماعي والتصورات الثقافية والتمثلات الذهنية، ففي ظل هذه التحولات ظهر مفهوم «الهوية المتخيلة» بوصفه محاولة لتفسير الكيفية التي تتشكل بها صورة الإنسان عن ذاته من خلال المرجعيات الفكرية والثقافية السائدة، وليس فقط من خلال المعطيات الطبيعية أو التاريخية، ويقصد بالهوية المتخيلة ذلك التصور الذي يُبنى حول الذات أو الجماعة استنادًا إلى منظومات فكرية وثقافية ورمزية تتجاوز المعطيات الواقعية المباشرة، فالهويات لا تتكون دائمًا على أساس الوقائع المادية وحدها، إنما قد تتشكل من خلال تصورات ذهنية وخطابات ثقافية ورؤى فلسفية تمنح الأفراد والجماعات فهمًا معينًا لأنفسهم ولعلاقتهم بالعالم، ومن ثم فإن الهوية المتخيلة لا تعني بالضرورة الوهم أو الزيف، وإنما تشير إلى البعد الرمزي والتأويلي الذي يساهم في تشكيل الوعي بالذات.[2] وتعود الجذور الفكرية لهذا المفهوم إلى التحولات الفلسفية التي شهدها الفكر الغربي منذ عصر التنوير، حيث بدأ الاهتمام يتجه نحو الإنسان بوصفه مركزًا للمعرفة ومصدرًا للمعنى، حيث ساعدت هذه التحولات في إعادة النظر في

---

١. عبد الرحمن النقيب، علم الاجتماع المعاصر: الاتجاهات والقضايا، ص ٢٢٥.
٢. قاسم أمين، تحرير المرأة، ص ١٥.

المفاهيم التقليدية المتعلقة بالطبيعة الإنسانية والهوية الثابتة، وفتحت المجال أمام تصورات جديدة ترى أن الذات الإنسانية ليست معطى جاهزًا ونهائيًا، إنما هي مشروع يتشكل بصورة مستمرة من خلال التفاعل مع البيئة الاجتماعية والثقافية.[١] ومع تطور العلوم الاجتماعية خلال القرن العشرين، ازداد التركيز على الأبعاد الثقافية والرمزية في تشكيل الهوية، حيث ذهب عدد من علماء الاجتماع إلى أن الهوية ليست مجرد انعكاس للخصائص الطبيعية أو البيولوجية، وإنما هي نتاج عملية اجتماعية معقدة تتداخل فيها التربية والثقافة واللغة والقيم والرموز، ووفقًا لهذا التصور، فإن فهم الإنسان لذاته يتشكل عبر شبكة واسعة من المعاني التي ينتجها المجتمع وينقلها عبر مؤسساته المختلفة، كما لعبت الاتجاهات البنيوية وما بعدها دورًا مهمًا في تعزيز هذا التوجه، إذ أكدت أن المعاني والهويات لا توجد بصورة مستقلة عن اللغة والخطاب، إنما تتحدد من خلال الأنظمة الرمزية التي ينتجها المجتمع، حيث ترتب على ذلك إعادة النظر في كثير من المفاهيم التي كانت تُعد ثابتة أو طبيعية، ومنها مفهوم المرأة، حيث ظهرت قراءات جديدة حاولت تفسير الهوية النسائية من خلال السياقات الثقافية والاجتماعية أكثر من ارتباطها بالمعطيات الطبيعية.[٢] ومن جهة أخرى، ساهمت العولمة والثورة الإعلامية في توسيع نطاق النقاش حول الهوية، إذ أصبح الأفراد يتعرضون يوميًا لكم هائل من الصور والرسائل والقيم القادمة من بيئات ثقافية متعددة، حيث أدى هذا الانفتاح إلى إعادة تشكيل كثير من التصورات المتعلقة بالذات والانتماء، وإلى ظهور أنماط جديدة من الهوية تتجاوز الحدود التقليدية المرتبطة بالدين أو الثقافة أو المجتمع المحلي، وبذلك ، أصبحت الهوية أكثر قابلية لإعادة التفسير وإعادة البناء وفق المرجعيات الفكرية والثقافية السائدة، وفيما يتعلق بمفهوم المرأة، فقد أسهمت هذه التحولات الفكرية في ظهور اتجاهات تنظر إلى الهوية النسائية بوصفها نتاجًا للبناء الاجتماعي والثقافي، وتؤكد أن كثيراً من التصورات المرتبطة بالمرأة لا تستند فقط إلى معطيات طبيعية، إنما تتأثر أيضًا بالتصورات التاريخية والرمزية التي تنتجها المجتمعات، ومن هنا نشأ الجدل المعاصر حول العلاقة بين الطبيعة والثقافة في تفسير المرأة، وحول مدى تأثير كل منهما في تشكيل هويتها ومكانتها داخل المجتمع،[٣] ولا يعني ذلك بالضرورة إلغاء المعطيات الطبيعية أو إنكار أثرها، وإنما يكشف عن وجود اتجاهات فكرية متعددة في فهم الإنسان عمومًا والمرأة خصوصًا، فبعض هذه الاتجاهات يمنح الأولوية للمعطيات الطبيعية، في حين يركز بعضها

---

١. نوال السعداوي، المرأة والجنس، ص ٤١.

٢. فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية، ص ٦٣.

٣. عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، ص ٢١١.

الآخر على العوامل الثقافية والرمزية، وهو ما أوجد حالة من التباين الفكري والمعرفي في تفسير الهوية الإنسانية، ومن ثم فإن دراسة مفهوم الهوية المتخيلة وجذوره الفكرية تمثل خطوة أساسية لفهم التحولات التي طرأت على مفهوم المرأة في الفكر المعاصر، والكشف عن الخلفيات النظرية التي تقف وراء هذه التحولات.[١]

ثانيًا: التحولات الفكرية في مفهوم المرأة

يُعد مفهوم المرأة من المفاهيم التي شهدت تحولات فكرية واسعة عبر التاريخ الإنساني، وذلك نتيجة ارتباطه المباشر بطبيعة المجتمع ونظرته إلى الإنسان وإلى العلاقات الاجتماعية والثقافية السائدة فيه، فالصورة التي رُسمت للمرأة لم تكن ثابتة في جميع المراحل التاريخية، إنما خضعت لسلسلة من المراجعات والتأويلات التي تأثرت بالتحولات الفلسفية والدينية والسياسية والاقتصادية التي عرفتها المجتمعات المختلفة، ولذلك فإن دراسة المرأة في الفكر المعاصر تقتضي العودة إلى السياقات الفكرية التي أسهمت في إعادة تشكيل مفهومها، والكشف عن العوامل التي أدت إلى انتقالها من إطارها التقليدي إلى فضاءات فكرية جديدة أكثر تعقيدًا وتشابكًا. لقد ارتبطت النظرة إلى المرأة في المجتمعات التقليدية بمنظومة من التصورات التي كانت تستند إلى الأسرة والدين والعرف الاجتماعي بوصفها المرجعيات الأساسية في تنظيم العلاقات الإنسانية، وفي ظل هذه المنظومة كانت أدوار المرأة تُفهم ضمن إطار اجتماعي وثقافي مستقر نسبيًا، يقوم على توزيع الوظائف والمسؤوليات داخل الجماعة الإنسانية، ولم يكن هذا التصور خاصًا بمجتمع معين، إنما كان حاضرًا بدرجات متفاوتة في معظم الحضارات الإنسانية القديمة، وإن اختلفت أشكاله وتفاصيله تبعًا لاختلاف البيئات الثقافية والتاريخية.[٢] ومع ظهور عصر النهضة الأوروبية وما تبعه من تحولات فكرية عميقة، بدأت تظهر رؤى جديدة للإنسان تقوم على إظهار قيمة الفرد وحقوقه الطبيعية، حيث ساعد هذا التحول في إعادة النظر في موقع المرأة داخل المجتمع، إذ أصبحت قضية المرأة جزءًا من النقاشات المتعلقة بالحرية والعدالة والمواطنة، وترافق ذلك مع ظهور دعوات تطالب بتوسيع نطاق مشاركة المرأة في التعليم والعمل والحياة العامة، استنادًا إلى مبدأ المساواة الإنسانية وحق الفرد في تقرير مصيره.[٣] ومع تطور الفكر الليبرالي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، اتجهت بعض الكتابات إلى نقد البنى الاجتماعية التي كانت تحد من مشاركة المرأة في

---

١. محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، ص ٩٧ .

٢. جورج طرابيشي، المرأة بين الفقه والقانون، ص ٢١.

٣. هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، ص ٧٣.

المجالات العامة، وتركز الاهتمام آنذاك على إزالة القيود القانونية والاجتماعية التي تحول دون حصول المرأة على حقوقها المدنية والتعليمية، حيث أسهمت هذه المرحلة في نقل النقاش من دائرة الواجبات التقليدية إلى دائرة الحقوق الفردية، مما أحدث تحولاً مهمًا في طريقة فهم المرأة ودورها الاجتماعي.[1] وفي القرن العشرين، اتخذت التحولات الفكرية المتعلقة بالمرأة أبعادًا أكثر شمولاً وتعقيدًا، فمع تطور العلوم الإنسانية وازدهار الدراسات الاجتماعية والنقدية، بدأ الاهتمام يتجه نحو تحليل البنى الثقافية والرمزية التي تؤثر في تشكيل صورة المرأة داخل المجتمع، وأصبحت المرأة تُدرس ليس فقط باعتبارها فردًا يمتلك حقوقًا وواجبات، وإنما بوصفها موضوعًا للخطابات الثقافية والاجتماعية التي تنتج تصورات معينة حول طبيعتها وأدوارها ومكانتها، حيث أدى ذلك إلى توسيع دائرة البحث لتشمل اللغة والإعلام والتعليم والمؤسسات الاجتماعية المختلفة باعتبارها عوامل مؤثرة في تشكيل الوعي الاجتماعي بالمرأة، كما لعبت التحولات الاقتصادية دورًا مهمًا في إعادة تشكيل مفهوم المرأة، فقد أدت الثورة الصناعية وما تلاها من تغيرات في أنماط الإنتاج والعمل إلى تغيرات جوهرية في بنية الأسرة والعلاقات الاجتماعية، وأصبحت المرأة تشارك بصورة متزايدة في سوق العمل، الأمر الذي أوجد واقعًا اجتماعيًا جديدًا استدعى إعادة النظر في كثير من التصورات التقليدية المرتبطة بالأدوار الاجتماعية، ولم يكن هذا التحول مجرد تغير اقتصادي، إنما رافقه تحول فكري وثقافي انعكس على فهم المرأة لذاتها وعلى نظرة المجتمع إليها.[2] ومع ظهور العولمة واتساع وسائل الاتصال الحديثة، دخل مفهوم المرأة مرحلة جديدة من التحول، فقد ساهمت وسائل الإعلام العالمية والمنصات الرقمية في نقل الأفكار والقيم بين المجتمعات بصورة غير مسبوقة، الأمر الذي أدى إلى انتشار نماذج ثقافية متنوعة حول المرأة وأدوارها، وأصبح الفرد يتعرض يوميًا لخطابات متعددة ومتباينة، بعضها يؤكد الخصوصيات الثقافية، وبعضها يدعو إلى تبني تصورات عالمية تتجاوز الحدود التقليدية للمجتمعات، حيث نتج عن ذلك تنوع كبير في المقاربات الفكرية المتعلقة بالمرأة، وازدياد الجدل حول طبيعة هويتها وحدود أدوارها الاجتماعية.[3] ومن النتائج المهمة لهذه التحولات الفكرية انتقال النقاش من سؤال الحقوق والأدوار إلى سؤال الهوية ذاتها، فلم يعد الجدل يدور فقط حول مكانة المرأة داخل المجتمع، إنما امتد إلى التساؤل حول الأسس التي تُبنى عليها هذه المكانة، وحول طبيعة العلاقة بين المعطيات الطبيعية

---

١. قاسم أمين، المرأة الجديدة، ص ٤٥.

٢. فاطمة المرنيسي، سلطانات منسيات: نساء رئيسات دولة في الإسلام، ص ١٨.

٣. برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، ص ١٤٣.

والعوامل الثقافية في تشكيل مفهوم المرأة، وبذلك ظهرت اتجاهات فكرية متعددة، بعضها يؤكد أهمية المرجعية الطبيعية في فهم المرأة، وبعضها يمنح الأولوية للعوامل الاجتماعية والثقافية، بينما حاولت اتجاهات أخرى الجمع بين البعدين في إطار رؤية أكثر شمولاً وتوازنًا، وعلى هذا الأساس، فإن التحولات الفكرية في مفهوم المرأة لا يمكن فهمها بمعزل عن التحولات الكبرى التي شهدها الفكر الإنساني الحديث والمعاصر، فالتغير الذي أصاب مفهوم المرأة كان جزءًا من تغير أوسع شمل مفهوم الإنسان والحرية والهوية والمجتمع، ولذلك فإن دراسة هذه التحولات تكشف عن الخلفيات الفكرية التي أسهمت في إعادة بناء التصورات المتعلقة بالمرأة، وتمهد لفهم أعمق للصراع المعرفي القائم بين المرجعيات المختلفة في تفسير حقيقتها وهويتها.[1]

ثالثًا: أثر الخطابات الثقافية والإعلامية في إعادة تشكيل الهوية

تشكل الخطابات الثقافية والإعلامية العوامل الأكثر تأثيرًا في تشكيل التصورات المعاصرة المتعلقة بالإنسان وهويته، إذ لم تعد عملية بناء الهوية مقتصرة على الأسرة أو المؤسسة التعليمية أو الجماعات الاجتماعية التقليدية، إنما أصبحت وسائل الإعلام بمختلف أشكالها، إلى جانب المؤسسات الثقافية والفنية، فاعلاً رئيسًا في إنتاج المعاني والقيم والرموز التي يساهم الأفراد من خلالها في فهم ذواتهم وتحديد مواقعهم داخل المجتمع، حيث أدى هذا التحول إلى ظهور أشكال جديدة من الوعي بالذات، وإلى إعادة صياغة كثير من المفاهيم المرتبطة بالمرأة ودورها ومكانتها في الحياة الاجتماعية، وتنبع أهمية الخطاب الثقافي من كونه لا يكتفي بنقل المعرفة أو وصف الواقع، إنما يسهم في إنتاجه وإعادة تفسيره، فالثقافة ليست مجرد مخزون من الأفكار والعادات والتقاليد، وإنما هي منظومة متكاملة من المعاني والرموز التي تشكل رؤية الإنسان للعالم ولنفسه وللآخرين، ومن خلال هذه المنظومة تتحدد التصورات المتعلقة بالقيم والأدوار الاجتماعية وأنماط السلوك المقبولة داخل المجتمع، وعندما تتغير المرجعيات الثقافية أو تتعرض لضغوط داخلية وخارجية، فإن ذلك ينعكس بصورة مباشرة على طبيعة الهوية الفردية والجماعية.[2] وفي ظل التحولات التي شهدها العالم المعاصر، ظهرت وسائل الإعلام بوصفها إحدى أهم المؤسسات المؤثرة في تشكيل الوعي الاجتماعي، حيث أدى الانتشار الواسع للصحافة والإذاعة والتلفزيون ثم شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الرقمي إلى انتقال عملية إنتاج المعنى من النطاق المحلي المحدود إلى فضاء عالمي مفتوح، وأصبح الفرد يتعرض يوميًا لكم هائل من الرسائل والصور والخطابات التي تتناول

١. محمد سبيلا، الحداثة وما بعد الحداثة، ص ٥٥.

٢. عبد الرحمن عزي، الإعلام والمجتمع: مقاربات نظرية، ص ٨٨.

مختلف جوانب الحياة الإنسانية، بما في ذلك التصورات المتعلقة بالمرأة وطبيعة أدوارها وعلاقتها بالمجتمع، ولم يعد الإعلام الحديث مجرد وسيلة لنقل الأخبار أو المعلومات، إنما تحول إلى أداة فاعلة في صناعة الاتجاهات وتشكيل الرأي العام وإعادة إنتاج القيم الثقافية، فالصورة الإعلامية للمرأة، سواء في البرامج التلفزيونية أو الأعمال الدرامية أو الإعلانات أو المنصات الرقمية، لا تعكس الواقع الاجتماعي فقط، إنما تساهم في تكوينه من خلال تقديم نماذج معينة للنجاح والجمال والاستقلالية والفاعلية الاجتماعية، ومع تكرار هذه الصور والرسائل تتحول إلى مرجعيات ضمنية تؤثر في إدراك الأفراد لأنفسهم وللأدوار المتوقعة منهم داخل المجتمع.[1] كما أسهمت العولمة الثقافية في توسيع نطاق هذا التأثير، إذ أتاحت وسائل الاتصال الحديثة انتقال الأفكار والرموز والقيم بين المجتمعات بسرعة غير مسبوقة، حيث أدى ذلك إلى ظهور حالة من التداخل الثقافي بين المرجعيات المحلية والعالمية، فقد اصبحت التصورات المتعلقة بالمرأة تتأثر بخطابات متعددة ومتباينة في خلفياتها الفكرية والاجتماعية، وفي كثير من الأحيان أوجد هذا التداخل نوعًا من التوتر بين القيم الموروثة والقيم الوافدة، الأمر الذي انعكس على فهم المرأة لهويتها وعلى طبيعة الأدوار التي تسعى إلى أدائها داخل المجتمع، ومن الملاحظ أن الخطاب الإعلامي المعاصر لا يكتفي بعرض نماذج متنوعة للمرأة، إنما يعمل أحيانًا على إعادة تعريف بعض المفاهيم المرتبطة بالأسرة والعمل والنجاح والعلاقات الاجتماعية، فالمضامين الإعلامية الحديثة كثيرًا ما تقدم رؤى جديدة للذات الإنسانية، وتعيد ترتيب الأولويات والقيم بصورة تؤثر في إدراك الأفراد لمعنى الحرية والمسؤولية والانتماء، وبالنسبة للمرأة، فإن هذا الأمر يساهم في بناء تصورات جديدة حول مكانتها الاجتماعية وأدوارها المستقبلية، سواء على مستوى الحياة الخاصة أو المجال العام.[2] ولا يتوقف تأثير الخطاب الثقافي والإعلامي على الجانب المعرفي فقط، إنما يمتد إلى المجال الرمزي والنفسي، فالرموز والصور المتداولة في وسائل الإعلام تترك أثرًا عميقًا في تشكيل التوقعات الاجتماعية وفي بناء المعايير التي يُقاس من خلالها النجاح أو القبول أو التقدير الاجتماعي، ومن ثم فإن الهوية لا تتشكل فقط عبر الأفكار المباشرة، وإنما تتكون أيضًا من خلال الرموز والإشارات الثقافية التي تحيط بالفرد وتؤثر في نظرته إلى ذاته وإلى الآخرين، وفي المقابل، لا ينبغي النظر إلى الأفراد بوصفهم متلقين سلبيين للخطابات الإعلامية والثقافية، إذ إن عملية استقبال الرسائل وتأويلها تختلف باختلاف الخلفيات الفكرية والثقافية والاجتماعية، فالفرد يعيد تفسير المضامين

١. نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص ١٣٢.
٢. حسن حنفي، الهوية، ص ٩٧.

التي يتعرض لها في ضوء منظومته القيمية وخبراته الشخصية، الأمر الذي يجعل تأثير الخطاب الثقافي والإعلامي عملية معقدة تتداخل فيها عناصر متعددة، الا أن هذا لا ينفي الدور الكبير الذي تؤديه وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية في توجيه النقاشات العامة وفي تشكيل المناخ الفكري الذي تتكون داخله الهويات المعاصرة، وبذلك ، إن الخطابات الثقافية والإعلامية أصبحت تمثل أحد أهم الفضاءات التي تُعاد من خلالها صياغة التصورات المتعلقة بالمرأة وهويتها، فهي لا تقتصر على نقل الأفكار والقيم، إنما تشارك بصورة مباشرة في إنتاج المعاني التي تمنح الأفراد فهمًا معينًا لذواتهم ولمواقعهم الاجتماعية، ومن ثم فإن دراسة أثر هذه الخطابات تمثل مدخلاً ضروريًا لفهم التحولات التي شهدها مفهوم المرأة في العصر الحديث، والكشف عن الكيفية التي أسهمت بها المؤسسات الثقافية والإعلامية في إعادة تشكيل الهوية وإعادة تعريف أبعادها المختلفة.[١]

المبحث الثالث: صراع المرجعيات في تفسير المرأة وآفاق الرؤية التكاملية

أولاً: المرجعية البيولوجية وأسس فهم المرأة

تمثل المرجعية البيولوجية إحدى أهم المقاربات المعرفية التي هدفت إلى تفسير الإنسان انطلاقًا من تكوينه الطبيعي وخصائصه العضوية والوراثية، وتقوم هذه المرجعية على افتراض أساسي مفاده أن فهم الظواهر الإنسانية يقتضي الانطلاق من البنية البيولوجية التي تشكل الأساس المادي لوجود الإنسان، وأن كثيراً من الخصائص والسلوكيات الإنسانية لا يمكن فهمها بصورة دقيقة بمعزل عن المعطيات التي تكشف عنها علوم الأحياء والتشريح والوراثة ووظائف الأعضاء، ومن هذا المنطلق، احتلت المرأة موقعًا مهمًا في الدراسات البيولوجية بوصفها أحد طرفي الثنائية الإنسانية التي يقوم عليها استمرار النوع البشري ولا تعني المرجعية البيولوجية اختزال الإنسان في بعده الجسدي أو إنكار الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية، وإنما تنطلق من الإقرار بأن الطبيعة البيولوجية تشكل الإطار الأول الذي تتأسس عليه بقية الأبعاد الإنسانية. فالإنسان يولد مزودًا ببنية وراثية محددة، وخصائص فسيولوجية معينة، واستعدادات طبيعية تؤثر في نموه الجسدي والنفسي وفي تفاعله مع البيئة المحيطة به، ولذلك فإن تجاهل هذه المعطيات يؤدي إلى تقديم صورة ناقصة عن الإنسان وعن طبيعة الاختلافات الموجودة بين أفراده.[٢]حيث أسهم التقدم العلمي خلال القرن العشرين في تعزيز أهمية المرجعية البيولوجية من خلال الاكتشافات المتعلقة بالوراثة والجينات والتطور الجنيني

---

١. إبراهيم أبو ربيع، الأمة والدولة والهوية، ص ٢٠١.

٢. محمد عثمان الخشت، الإنسان والطبيعة: مدخل إلى فلسفة العلوم الإنسانية، ص ٥٥.

وعلم الأعصاب، حيث أظهرت الدراسات أن التكوين البيولوجي للإنسان يبدأ منذ اللحظات الأولى للإخصاب، حيث تتحدد مجموعة من الخصائص الوراثية التي تؤثر في النمو الجسدي والوظيفي اللاحق، كما بينت الأبحاث الطبية أن الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث لا تقتصر على الأعضاء التناسلية، إنما تشمل جوانب متعددة تتعلق بالهرمونات والوظائف الحيوية وبعض الخصائص التشريحية والفسيولوجية، وفيما يتعلق بالمرأة، تؤكد الدراسات البيولوجية أن الأنوثة ليست مجرد وصف اجتماعي أو ثقافي، إنما ترتبط بمنظومة متكاملة من الخصائص الوراثية والهرمونية والتشريحية التي تبدأ بالتشكل منذ المراحل المبكرة للحياة الجنينية، فالجهاز التناسلي الأنثوي، والتوازن الهرموني الخاص بالمرأة، والوظائف المرتبطة بالحمل والولادة والرضاعة، كلها تمثل حقائق بيولوجية موضوعية يمكن ملاحظتها ودراستها علميًا، ومن ثم فإن المرجعية البيولوجية تنظر إلى المرأة بوصفها حقيقة طبيعية قائمة على أسس علمية قابلة للملاحظة والاختبار.[1] كما ترتبط المرجعية البيولوجية بفكرة التكامل الوظيفي داخل النوع الإنساني، إذ ترى أن الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة لا تعني التفاضل أو التمييز القيمي، وإنما تعبر عن تنوع طبيعي يحقق التوازن والاستمرار داخل الحياة الإنسانية، فالتباين في بعض الخصائص الجسدية أو الوظيفية لا يُفهم في هذا الإطار باعتباره مؤشرًا على الأفضلية، إنما باعتباره جزءًا من البنية الطبيعية التي يقوم عليها التكامل الإنساني، ولهذا تؤكد كثير من الدراسات البيولوجية المعاصرة ضرورة التمييز بين الفروق الطبيعية الثابتة وبين الأحكام الاجتماعية التي قد تُبنى عليها، ومن ناحية أخرى، واجهت المرجعية البيولوجية انتقادات متعددة بسبب ما عُرف بالحتمية البيولوجية، وهي الاتجاه الذي يبالغ في تفسير السلوك الإنساني انطلاقًا من العوامل الوراثية والطبيعية وحدها، وقد رأى عدد من الباحثين أن بعض التطبيقات المتطرفة لهذا الاتجاه أدت إلى إهمال أثر البيئة الاجتماعية والثقافية والتاريخية في تشكيل شخصية الإنسان، الا أن هذا النقد لا ينفي أهمية المعطيات البيولوجية ذاتها، إنما يوجه الاعتراض إلى تحويلها إلى تفسير شامل ومطلق لجميع الظواهر الإنسانية، ولذلك اتجهت كثير من الدراسات المعاصرة إلى تبني مقاربات أكثر توازنًا تجمع بين الاعتراف بأهمية الطبيعة البيولوجية وبين مراعاة أثر العوامل الاجتماعية والثقافية.[2] ويظهر من ذلك أن المرجعية البيولوجية ما تزال تحتفظ بمكانة مهمة في دراسة المرأة، لأنها تقدم معطيات علمية تتعلق بطبيعة التكوين الإنساني لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها، الا أن القيمة الحقيقية لهذه المرجعية تكمن في استخدامها ضمن إطار

---

١. مصطفى محمود، رحلة إلى عالم الجينات، ص ٨٢.

٢. محمد علي البار، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، ص ١٣٣.

معرفي متكامل يدرك حدودها المنهجية، ويستفيد من نتائجها العلمية دون الوقوع في التفسيرات الاختزالية التي تحصر الإنسان في بعد واحد من أبعاده المتعددة، ومن ثم يمكن القول إن المرجعية البيولوجية تمثل أحد المرتكزات الأساسية لفهم المرأة، لأنها تكشف عن الجوانب الطبيعية التي يقوم عليها وجودها الإنساني، وتوفر أساسًا علميًا لدراسة خصائصها ووظائفها الحيوية، إلا أن هذه المرجعية، على أهميتها، لا تستطيع بمفردها تفسير جميع أبعاد التجربة الإنسانية للمرأة، الأمر الذي يقتضي النظر إليها بوصفها جزءًا من منظومة تفسيرية أوسع تتكامل فيها الطبيعة مع الثقافة، والعوامل البيولوجية مع العوامل الاجتماعية والفكرية.[1]

ثانيًا: المرجعية الثقافية وإعادة بناء مفهوم المرأة

تُعد المرجعية الثقافية من أهم المرجعيات المعرفية التي ظهرت في الفكر الإنساني الحديث والمعاصر لتفسير الظواهر الاجتماعية والإنسانية، حيث تنطلق من أن الإنسان لا يتشكل من خلال معطياته الطبيعية وحدها، وإنما من خلال المنظومات الثقافية والقيمية والرمزية التي يعيش في إطارها، فالثقافة، وفق هذا التصور، ليست مجرد مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية، إنما هي البيئة التي تُنتج المعاني والتصورات والقيم، وتمنح الأفراد فهمًا معينًا لذواتهم ولعلاقاتهم بالمجتمع والعالم، وبذلك أصبحت المرأة إحدى القضايا الرئيسة التي خضعت لإعادة القراءة والتفسير من خلال المرجعية الثقافية، التي سعت إلى الكشف عن أثر البنى الاجتماعية والرمزية في تشكيل صورتها ومكانتها وأدوارها المختلفة، وتقوم المرجعية الثقافية على افتراض مفاده أن كثيرًا من التصورات المرتبطة بالمرأة لا يمكن تفسيرها تفسيرًا كاملًا بالعودة إلى الخصائص البيولوجية وحدها، إنما ينبغي تحليل السياقات الاجتماعية والتاريخية التي أسهمت في إنتاج هذه التصورات وترسيخها، فالصورة الاجتماعية للمرأة تتأثر بالنظم التعليمية، والمؤسسات الدينية، والخطابات الإعلامية، والتقاليد الاجتماعية، والأنماط الاقتصادية السائدة، وهي جميعًا عوامل تشارك في صياغة الإدراك الجمعي لمعنى الأنوثة ولدور المرأة داخل المجتمع.[2] وقد اكتسب هذا الاتجاه أهمية متزايدة مع تطور العلوم الاجتماعية والإنسانية، التي أولت اهتمامًا كبيرًا لدراسة الثقافة بوصفها عاملًا مؤثرًا في تشكيل السلوك الإنساني، فقد أظهرت الدراسات الأنثروبولوجية أن المجتمعات المختلفة تقدم نماذج متباينة للمرأة ولدورها الاجتماعي، وأن كثيرًا من السمات التي تُعد بديهية في مجتمع معين قد تُفهم بصورة مختلفة في مجتمع آخر، وقد دفع ذلك عددًا من الباحثين إلى التأكيد على

---

١. عمرو شريف، رحلة عقل، ص ٢٠٤.

٢. علي أسعد وطفة، الثقافة العربية وأزمة الهوية في عصر العولمة، ص ٤٥.

أهمية العامل الثقافي في تفسير الفروق المتعلقة بالأدوار الاجتماعية والقيم والتوقعات المرتبطة بالمرأة، كما ساهمت الدراسات الثقافية الحديثة في توسيع دائرة البحث حول المرأة، من خلال التركيز على اللغة والرموز والخطابات الاجتماعية التي تنتج معاني معينة حول الهوية والذات، فاللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل، وإنما أداة لإنتاج المعنى وتشكيل التصورات الاجتماعية، ومن خلال المفاهيم والمصطلحات والصور المتداولة في المجتمع، تتكون رؤية معينة للمرأة قد تؤثر في فهمها لذاتها وفي نظرة الآخرين إليها، ولهذا أصبح تحليل الخطاب الثقافي جزءًا مهمًا من الدراسات التي تسعى إلى فهم التحولات المعاصرة في مفهوم المرأة.[1] ومن الجوانب المهمة التي ركزت عليها المرجعية الثقافية دور المؤسسات الاجتماعية في إعادة إنتاج التصورات المتعلقة بالمرأة، فالأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الثقافية المختلفة، تؤدي دورًا أساسيًا في نقل القيم والمعايير الاجتماعية من جيل إلى آخر، ومن خلال هذه المؤسسات يكتسب الأفراد كثيراً من التصورات المتعلقة بالأدوار الاجتماعية المتوقعة من الرجل والمرأة، وبالصفات التي يُنظر إليها باعتبارها مناسبة لكل منهما، ولذلك فإن فهم واقع المرأة يقتضي دراسة هذه المؤسسات وتحليل الكيفية التي تسهم بها في تشكيل الوعي الاجتماعي، وفي السياق العربي، ظهرت المرجعية الثقافية بصورة واضحة في عدد من الدراسات الفكرية التي تناولت علاقة المرأة بالبنية الاجتماعية والتحولات الثقافية التي شهدتها المجتمعات العربية خلال القرن العشرين، وقد ركزت هذه الدراسات على أثر التغيرات الاقتصادية والتعليمية والإعلامية في إعادة تشكيل موقع المرأة داخل المجتمع، وعلى العلاقة بين الموروث الثقافي ومتطلبات التحديث والتغيير الاجتماعي، وساعد هذا التوجه في توسيع النقاش حول المرأة من نطاق الأحكام المسبقة إلى مجال التحليل العلمي للظروف الاجتماعية والثقافية المؤثرة في حياتها.[2] ومع ذلك، فإن الاعتماد الكلي على المرجعية الثقافية يثير بدوره عدداً من الإشكالات المنهجية، فالمبالغة في تفسير جميع الظواهر الإنسانية من خلال الثقافة قد تؤدي إلى التقليل من أهمية المعطيات الطبيعية والبيولوجية الثابتة، وإلى تجاهل بعض الحقائق المرتبطة بالتكوين الإنساني، ولهذا اتجه عدد من الباحثين إلى التأكيد على ضرورة التوازن بين المعطيات البيولوجية والعوامل الثقافية، بحيث يُنظر إلى المرأة بوصفها نتاجًا لتفاعل معقد بين الطبيعة والثقافة، لا باعتبارها محكومة حصرًا بأحدهما دون الآخر، وعليه، فإن المرجعية الثقافية ساهمت بصورة كبيرة في إعادة بناء مفهوم المرأة من خلال اظهار أثر البيئة

١. شاكر عبد الحميد، عصر الصورة: الإيجابيات والسلبيات، ص ٧٤.

٢. نصر حامد أبو زيد، دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة، ص ٥١.

الاجتماعية والرمزية في تشكيل هويتها وأدوارها المختلفة، الا أن أهميتها الحقيقية لا تكمن في استبعاد المرجعيات الأخرى، إنما في إغناء فهم الظاهرة الإنسانية والكشف عن الأبعاد التي قد تغفلها التفسيرات البيولوجية الخالصة، ومن ثم فإن دراسة المرأة تقتضي الإفادة من منجزات هذه المرجعية مع مراعاة حدودها المنهجية، وصولاً إلى رؤية أكثر توازنًا وشمولاً لطبيعة المرأة ومكانتها في المجتمع.[1]

ثالثًا: نحو رؤية تكاملية في فهم المرأة

إن تعدد المقاربات التي تناولت المرأة في الفكر المعاصر، واختلاف المرجعيات التي استندت إليها في تفسير حقيقتها وهويتها، فسح المجال إلى ظهور اتجاهات متباينة في فهم المرأة ودورها ومكانتها داخل المجتمع، فبينما ركزت بعض الاتجاهات على البعد البيولوجي وعدّته الأساس الحاكم لفهم المرأة، ذهبت اتجاهات أخرى إلى منح الأولوية للعوامل الثقافية والاجتماعية بوصفها المحدد الرئيس للهوية والأدوار الإنسانية، حيث أدى هذا التباين إلى نشوء حالة من الاستقطاب المعرفي بين تفسيرات تميل إلى الاختزال البيولوجي من جهة، وأخرى تميل إلى الاختزال الثقافي من جهة ثانية، وظهرت الحاجة إلى رؤية تكاملية تتجاوز هذا التعارض، وسعت إلى بناء فهم أكثر شمولاً واتزانًا لطبيعة المرأة وحقيقتها الإنسانية، وتنطلق الرؤية التكاملية من الإقرار بأن الإنسان كائن مركب تتداخل في تكوينه عناصر متعددة لا يمكن اختزالها في عامل واحد أو مرجعية واحدة، فالمرأة، شأنها شأن الرجل، تمتلك وجودًا بيولوجيًا محددًا، لكنها في الوقت نفسه تعيش داخل سياق اجتماعي وثقافي وتاريخي يؤثر في خبرتها الإنسانية وفي طريقة إدراكها لذاتها وللعالم المحيط بها، ومن ثم فإن أي محاولة لفهم المرأة فهمًا دقيقًا تستوجب الجمع بين هذه الأبعاد المختلفة وعدم التعامل معها بوصفها عناصر متعارضة أو متناقضة.[2] وتستند هذه الرؤية إلى أن المعطيات البيولوجية تمثل أساسًا موضوعيًا لا يمكن تجاهله عند دراسة المرأة، لأنها تكشف عن الخصائص الطبيعية المرتبطة بالتكوين الإنساني، الا أن هذه المعطيات لا تعمل في فراغ، إنما تتفاعل بصورة مستمرة مع البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان، فالفروق الطبيعية قد تكون ثابتة في أصلها، إلا أن معانيها الاجتماعية وأنماط التعبير عنها تتأثر بالسياقات الثقافية والتاريخية المختلفة، ولهذا فإن فهم المرأة يتطلب النظر إلى العلاقة بين الطبيعة والثقافة باعتبارها علاقة تكامل وتأثير متبادل، لا علاقة إلغاء أو استبعاد، كما تؤكد الرؤية التكاملية أن كثيرًا من الإشكالات المعاصرة المتعلقة بالمرأة

---

١. محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية: محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، ص ١١٢.

٢. عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، ص ١٧٣.

نشأت نتيجة التعامل مع أحد الأبعاد الإنسانية بمعزل عن بقية الأبعاد، فعندما يُختزل الإنسان في خصائصه البيولوجية وحدها، يُهمل أثر الثقافة والتربية والخبرة الاجتماعية في تشكيل شخصيته، وفي المقابل، عندما يُنظر إلى الإنسان بوصفه نتاجًا خالصًا للثقافة، يتم التغاضي عن المعطيات الطبيعية التي تشكل جزءًا أساسيًا من وجوده، ولذلك فإن تجاوز هذا الانقسام يقتضي تبني مقاربة أكثر توازنًا تعترف بدور كل من الطبيعة والثقافة في بناء الهوية الإنسانية.[1]

ومن الجوانب المهمة في الرؤية التكاملية أنها ترفض الثنائية الحادة التي تفصل بين الثابت والمتغير في حياة الإنسان، فالمرأة تمتلك خصائص طبيعية مستقرة نسبيًا، لكنها في الوقت نفسه قادرة على التفاعل مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية وتطوير أدوارها وخبراتها الإنسانية، وهذا يعني أن الثبات البيولوجي لا يتعارض مع التنوع الاجتماعي، كما أن الاعتراف بالتأثير الثقافي لا يستلزم إنكار الأساس الطبيعي للوجود الإنساني، ومن ثم فإن الفهم المتوازن للمرأة ينبغي أن يجمع بين إدراك ما هو ثابت في تكوينها وما هو متغير في تجاربها الحياتية. وتتجلى أهمية الرؤية التكاملية أيضًا في قدرتها على تجاوز النزاعات الفكرية التي نشأت حول تفسير المرأة في الخطابات المعاصرة، فهي لا تنحاز إلى التفسير البيولوجي على حساب التفسير الثقافي، ولا تمنح الأفضلية المطلقة لأي منهما، إنما تسعى إلى استيعاب العناصر الصحيحة في كل اتجاه ضمن إطار معرفي أكثر شمولاً، وبهذا المعنى، فإن التكامل لا يعني الجمع الشكلي بين الآراء المختلفة، وإنما إعادة تنظيمها داخل رؤية قادرة على تفسير الظاهرة الإنسانية في تعدد أبعادها وتعقيداتها.[2]

وفي السياق العربي، تكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة بسبب التحديات الفكرية والثقافية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، فالتفاعل المستمر بين المرجعيات المحلية والعالمية، وبين الموروث الثقافي والتحولات الحديثة، يجعل من الضروري البحث عن نماذج تفسيرية قادرة على استيعاب هذا التنوع دون الوقوع في التبسيط أو الإقصاء، وبذلك يمكن للرؤية التكاملية أن تقدم إطارًا يساعد على فهم المرأة بوصفها كائنًا إنسانيًا متكاملاً يجمع بين الخصوصية الطبيعية والانفتاح على الخبرة الاجتماعية والثقافية، فإن الرؤية التكاملية لا تهدف إلى إلغاء المرجعيات المختلفة، وإنما إلى إعادة ترتيب العلاقة بينها في ضوء فهم أكثر عمقًا لطبيعة الإنسان، فالمرأة ليست مجرد حقيقة بيولوجية يمكن تفسيرها من خلال العلوم الطبيعية وحدها، كما أنها ليست نتاجًا ثقافيًا

---

١. طه عبد الرحمن، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، ص ٢٧.
٢. فتحي ملكاوي، الإنسان في المنظومة المعرفية الإسلامية، ص ٩١.

خالصًا يمكن فهمه بمعزل عن التكوين الإنساني، وإنما هي كيان إنساني تتفاعل في بنائه عناصر متعددة، يفضي تفاعلها إلى تشكيل شخصيتها وهويتها وتجربتها الوجودية، ومن ثم فإن أي دراسة علمية جادة للمرأة ينبغي أن تنطلق من هذا الفهم الشامل الذي يجمع بين المعطيات الطبيعية والظروف الثقافية والاجتماعية في إطار رؤية متوازنة ومتكاملة.[1]

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج

١. أثبتت الدراسة أن المرأة تمتلك حقيقة بيولوجية موضوعية تستند إلى معطيات وراثية وفسيولوجية وتشريحية ثابتة نسبيًا، وهو ما تؤكده العلوم البيولوجية والطبية الحديثة.

٢. تبين أن التكوين البيولوجي للمرأة يشكل أحد الأسس الرئيسة لفهم طبيعتها الإنسانية، إلا أنه لا يكفي وحده لتفسير جميع أبعاد شخصيتها وأدوارها الاجتماعية.

٣. كشفت الدراسة أن مفهوم المرأة شهد تحولات فكرية عميقة في الفكر الحديث والمعاصر نتيجة تغير المرجعيات الفلسفية والاجتماعية والثقافية.

٤. أوضحت الدراسة أن الهوية ليست معطى ثابتًا في جميع المقاربات الفكرية المعاصرة، إنما أصبحت في كثير من الأحيان موضوعًا لإعادة البناء والتأويل وفقًا للمرجعيات الثقافية السائدة.

٥. بينت الدراسة أن الخطابات الثقافية والإعلامية المعاصرة تؤدي دورًا محوريًا في تشكيل التصورات المتعلقة بالمرأة وإعادة إنتاجها داخل الوعي الاجتماعي.

ثانيًا: التوصيات

١. تعزيز الدراسات العلمية الرصينة التي تتناول المرأة من منظور تكاملي يجمع بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

٢. تشجيع البحوث الأكاديمية التي تدرس العلاقة بين التكوين البيولوجي والعوامل الثقافية في تشكيل الهوية الإنسانية بصورة عامة وهوية المرأة بصورة خاصة.

٣. ضرورة توسيع الاهتمام بالدراسات البينية التي تجمع بين الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس والعلوم البيولوجية لفهم قضايا المرأة فهمًا أكثر شمولاً.

---

١. عبد المجيد النجار، خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، ص ١٤٣.

٤. تجنب التفسيرات الاختزالية التي تحصر المرأة في بعدها البيولوجي أو تجعلها نتاجًا ثقافيًا خالصًا بعيدًا عن طبيعتها الإنسانية.

٥. دعم الخطاب العلمي الرصين القائم على الأدلة والمعطيات البحثية عند مناقشة القضايا المتعلقة بالمرأة والهوية.

قائمة المصادر والمراجع

١. أبو ربيع، إبراهيم، الأمة والدولة والهوية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٠.

٢. أبو زيد، نصر حامد، دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٩.

٣. أمين، قاسم، المرأة الجديدة، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٣.

٤. أمين، قاسم، تحرير المرأة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.

٥. البار، محمد علي، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط٨، ٢٠٠٤.

٦. بشارة، عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨.

٧. بلقزيز، عبد الإله، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

٨. البوطي، محمد سعيد رمضان، المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني، دار الفكر، دمشق، ط٨، ٢٠٠٤.

٩. بينكر، ستيفن، اللوح الفارغ: الإنكار الحديث للطبيعة البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

١٠. تورتورا، جيرارد، وديريكسون، براين، مبادئ التشريح ووظائف الأعضاء، مكتبة جرير، ط١، ٢٠٠٧.

١١. الجابري، محمد عابد، المثقفون في الحضارة العربية: محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠.

١٢. الجابري، محمد عابد، المسألة الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

١٣. جعيط، هشام، أزمة الثقافة الإسلامية، دار الطليعة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤.

١٤. حسن، سهير لطفي، المرأة والتنمية والمشاركة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٥. حنفي، حسن، الهوية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠١٢.

١٦. الخشت، محمد عثمان، الإنسان والطبيعة: مدخل إلى فلسفة العلوم الإنسانية، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.

١٧. ساكس، ليونارد، لماذا يختلف الجنسان؟ الفروق العلمية بين الذكور والإناث، دار بيسك بوكس، نيويورك، ٢٠٠٥.

١٨. سبيلا، محمد، الحداثة وما بعد الحداثة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٧.

١٩. السعداوي، نوال، المرأة والجنس، دار الآداب، القاهرة، ط١٢، ٢٠٠٠.

٢٠.شريف، عمرو، رحلة عقل، نهضة مصر، القاهرة، ط٤، ٢٠١٢.

٢١.شيروين، باربرا، الهرمونات والسلوك لدى المرأة، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٦.

٢٢.طرابيشي، جورج، المرأة بين الفقه والقانون، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

٢٣.عبد الحميد، شاكر، عصر الصورة: الإيجابيات والسلبيات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ٢٠٠٥.

٢٤.عبد الرحمن، طه، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٦.

٢٥.عزي، عبد الرحمن، الإعلام والمجتمع: مقاربات نظرية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠١١.

٢٦.علي، نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ٢٠٠١.

٢٧.عمارة، محمد، تحرير المرأة بين الغرب والإسلام، دار الشروق، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٧.

٢٨.غايتون، آرثر، وهول، جون، المرجع في علم وظائف الأعضاء الطبية، الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٦.

٢٩.غليون، برهان، نقد السياسة: الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٣، ٢٠٠٦.

٣٠.فيشر، هيلين، الجنس الأول: القدرات الطبيعية للمرأة وكيف تغير العالم، دار راندوم هاوس، نيويورك، ١٩٩٩.

٣١.لويس، رِكي، علم الوراثة البشرية: المفاهيم والتطبيقات، مركز التعريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦.

٣٢.ماني، جون، وإيرهارت، أنكي، الرجل والمرأة: الذكورة والأنوثة من المنظور البيولوجي، جونز هوبكنز للنشر، ١٩٧٢.

٣٣.محمود، مصطفى، رحلة إلى عالم الجينات، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.

٣٤.المرنيسي، فاطمة، سلطانات منسيات: نساء رئيسات دولة في الإسلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٤.

٣٥.المرنيسي، فاطمة، ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٥.

٣٦.ملكاوي، فتحي، الإنسان في المنظومة المعرفية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمّان، ط١، ٢٠١٢.

٣٧.مور، كيث ل.، وبيرساد، ت. ف. ن.، علم الأجنة البشري السريري، دار القدس للعلوم، ط١، ٢٠٠٣.

٣٨.موريس، ديزموند، الحيوان البشري: دراسة في السلوك الإنساني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

٣٩.النجار، عبد المجيد، خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٦.

٤٠.النقيب، عبد الرحمن، علم الاجتماع المعاصر: الاتجاهات والقضايا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٤١.وطفة، علي أسعد، الثقافة العربية وأزمة الهوية في عصر العولمة، عالم المعرفة، الكويت، ط١، ٢٠١٠.